السيولة المتداولة أمس بلغت 96,5 مليون دينار.. بالتزامن مع أولى مراجعات «MSCI» في 2025

1,87 مليار دينار مكاسب «البورصة» في فبراير

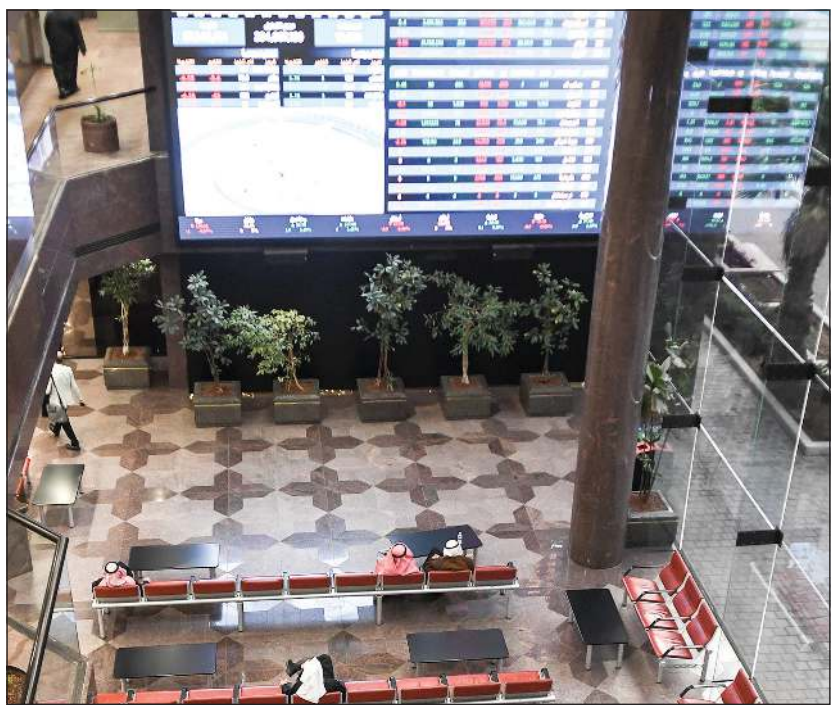

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على ارتفاع جماعي في مؤشراتها، مع انحسار ملحوظ في معدلات السيولة عن أسهم السوق الرئيسي، وتركيز المتداولين على ضخ أموالهم في الأسهم القيادية بالسوق الأول الذي سجل استحواذا ملحوظا على غالبية السيولة المتداولة.

وشهدت جلسة أمس أول مراجعة دورية للمؤشرات العالمية خلال 2025، حيث أجرت مورغان ستانلي «MSCI» مراجعتها الأولى من دون تغيير في أوزان الأسهم الكويتية المدرجة ضمن مكونات المؤشر، وأسفرت هذه المراجعة عن ضخ سيولة أجنبية أسهمت في استقرار معدلات السيولة أمس عند معدلات مرتفعة بلغت 96,5 مليون دينار.

ويترقب سوق الكويت المالي أولى مراجعات فوتسي راسل في 20 مارس المقبل، إذ تسهم هذه المراجعات في زيادة معدلات السيولة من خلال تدفقات أجنبية تتم عبر الصناديق التابعة للمؤشرات العالمية، وكان العام الماضي شهد ضخ أكثر من 1,2 مليار دولار من خلال هذه المراجعات.

وعلى مستوى التعاملات الشهرية، شهدت بورصة الكويت حالة من النشاط الإيجابي خلال تعاملات شهر فبراير المنتهية جلساته أمس نظرا لتعطل السوق للاحتفال بالأعياد الوطنية، وذلك استكمالا لحالة النشاط السائدة منذ بداية العام الحالي والتي تسجل فيها المؤشرات والمتغيرات مستويات قياسية غير مسبوقة منذ سنوات. ويحفز حالة النشاط التي يعيشها سوق الأسهم الكويتي في هذه الآونة، عدة عوامل إيجابية، أبرزها النتائج المالية للعام الماضي والتي يتم الإعلان عنها محملة بنمو في الأرباح ومصحوبة بتوزيعات نقدية ومنحة، فضلا عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من قطاعات السوق والتي تحظى بعمليات شراء لافتة في الفترات الأخيرة، خاصة بقطاعات البنوك والعقار والصناعية والخدمات المالية، وهو ما أدى إلى مكاسب متنوعة سواء على مستوى المؤشرات أو المتغيرات وفي مقدمتها القيمة السوقية إلى تواصل ارتفاعاتها التدريجية بشكل لافت.

وحققت بورصة الكويت ارتفاعا على مستوى القيمة السوقية مع نهاية تعاملات فبراير، بقيمة 1,87 مليار دينار ببلوغ القيمة 47,94 مليار دينار مقابل 46,07 مليار دينار في نهاية يناير الماضي، علما أن القيمة السوقية تخطت مستوى 48 مليار دينار قبل أن تتراجع مع إغلاق الشهر، ولم تقتصر المكاسب القياسية لمتغيرات بورصة الكويت على القيمة السوقية، بل امتدت لتشمل السيولة المتدفقة والتي شهدت قفزات لافتة بإجمالي بلغ 2,85 مليار دينار مقابل 1,72 مليار دينار في يناير الماضي، بنسبة ارتفاع 65٪، وكانت السيولة تتمركز بشكل لافت حول اسهم السوق الرئيسي وفي مقدمتها اسهم «أولى وقود» و«م. أعمال» و«أرزان». وسجلت السيولة أعلى معدل لها في جلسة 18 فبراير بتخطيها مستوى 248 مليون دينار كأعلى مستوى منذ نوفمبر 2020، كما شهدت جلسات الشهر ذاته سيولة قياسية أخرى في 6 فبراير ببلوغها 202 مليون دينار. وشهدت أحجام التداول ارتفاعات كبيرة خلال فبراير الذي ارتفعت فيه بنسبة 46٪ بإجمالي كميات اسهم 10,4 مليارات سهم مقابل 7,1 مليارات سهم الشهر الذي سبقه، وكانت الأسهم الأكثر استحوذا على السيولة سالفة الذكر هي ذاتها التي تصدرت قائمة الأكثر تداولا في فبراير.

ليصل الائتمان الممنوح من البنوك المحلية لأعلى مستوياته التاريخية عند 57,3 مليار دينار

111 مليون دينار قروضاً جديدة مُنحت خلال يناير الماضي

علاء مجيد

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، ارتفاع القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين على أساس شهري بنهاية يناير الماضي بقيمة 111 مليون دينار، ليسجل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية مستوى قياسيا جديدا عند 57,28 مليار دينار بنهاية الشهر الماضي، مقارنة مع الرصيد البالغ 57,1 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وعلى صعيد سنوي، سجلت القروض الممنوحة مستوى 3,45 مليارات دينار، مقارنة بمستوياته بنهاية يناير 2024 والبالغة 53,83 مليار دينار، وبنمو 6,42٪، وسجلت القروض الممنوحة للمقيمين 49,53 مليار دينار بنهاية يناير الماضي، بارتفاع على أساس سنوي بقيمة 1,93 مليار دينار وبنسبة 4٪ بالمقارنة برصيدها البالغ 47,6 مليار دينار بنهاية يناير 2024.

فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 7,75 مليارات دينار بنهاية يناير الماضي، بنمو خلال عام، بقيمة 1,52 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 24,5٪ بالمقارنة برصيدها البالغ 6,22 مليارات دينار بنهاية يناير 2024.

ويقصد بـ«غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن العمل أو تصاريح الإقامة، وكذلك الشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الديبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين، وسط ارتفاع غالبية الائتمان الممنوح إلى كافة القطاعات الاقتصادية، اذ بلغت القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، مستوى 16,59 مليار دينار بنهاية يناير الماضي، بارتفاع سنوي بقيمة 533 مليون دينار وبنسبة 3,3٪، بالمقارنة برصيدها البالغ 16,05 مليار دينار بنهاية يناير 2024.

فيما سجلت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة بالكويت ارتفاعا سنويا خلال يناير الماضي بنحو 85 مليون دينار، بنمو 4,3٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,06 مليار دينار مقارنة بـ1,98 مليار دينار في يناير الماضي، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية يناير مستوى 19,36 مليار دينار، مرتفعه على أساس سنوي، بواقع 595 مليون دينار وبنسبة نمو 3,16٪، وذلك بالمقارنة بمستواها البالغ 18,79 مليار دينار بنهاية يناير 2024.

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» عن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال يناير 2025، لتبلغ مستوى 54,82 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية يناير 2024 والبالغة 52,7 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 1,77 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 3,35٪.

وتفصيلا، زادت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين على أساس سنوي خلال يناير الماضي، لتسجل مستوى 50,9 مليار دينار بنمو 4,8٪ وبقيمة 2,33 مليار دينار مقارنة بـ48,56 مليار دينار في يناير 2024.

وأظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع الودائع الحكومية خلال يناير الماضي على أساس سنوي، لتصل إلى 4,98 مليارات دينار مقارنة بـ4,46 مليارات دينار بنهاية يناير 2024، وبنسبة نمو بلغت 11,7٪ وبقيمة 523 مليون دينار.